يريد به ائمة النحو فهو لفظ مفرد اريد به الجنس ويجوز ان يريد به المشهور فيهم
المقتدى به منهم وهو سيبويه الذى كتابه قدوة هذا العلم والضمير في اعملا
للروم وليست الالف للتثنية انما هي للاطلاق فالاشمام لا مدخل له في حركة الفتح
كما لا مدخل له في الكسر وانما يختص بحركة الضم فقط لان حقيقته ضم الشفتين
وذلك لا يحصل به الا الدلالة على الضم فقط وقوله في الكل يعني في الحركات كلها
ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب النحويين قال سيبويه في كتابه
اما ما كان في موضع نصب او جر فانك تروم فيه الحركة فاما الاشمام فليس اليه
سبيل **وما نوع التحريك الا للازم بناء واعراب غدا منتقلا**
هذا اعتذار منه عن كونه لفظ بستة احرف اسماء للحركات وهي
ثلث فخاف من اشعار ذلك بتعدد الحركات فقال ما نوعت التحريك
وقسمته هذه الاقسام الا لاعبر عن حركات الاعراب وحركات البناء
ليعلم ان حكمها واحد في دخول الروم والاشمام وفي المنع منهما او من احدهما
ولو اقتصر على القاب احدهما لخيف ان يظن ان الاخر غير داخل في ذلك
وحركة البناء توصف باللزوم لانها لا تتغير ما دام اللفظ بحاله فلهذا قال للازم
بناء اي ما نوعته الا لاجل انه الى لازم البناء والى ذي اعراب غدا بذلك منتقلا
الى نصب الى جر باعتبار ما تقتضيه العوامل المسلطة عليه فالقاب الاعراب
رفع ونصب وجر وربما قيل خفض والقاب البناء ضم وفتح وكسر وقد ذكرها
سيبويه في اول باب من كتابه واعتذر عن تعدد الاسماء واتحاد المسمى
في اللفظ بنحو من ذلك فان الرفع والضم لفظهما واحد وكذا النصب والفتح والجر
والكسر وكذا الذي اخره ساكن للاعراب يسمى جزما والذي للبناء يسمى وقفا
والله اعلم فمثال حركات البناء في القران من قبل ومن بعد ومن حيث
ومن عاد وهولاء وحركات الاعراب نحو قال الملاء ان الملاء الى الملا الاعلى
ونصب بناء في قوله للازم بناء على انه مفعول للازم او تمييز وان اختلفا
فهما متفقان في المعنى لان الكلمة لزمت البناء والبناء لزم الكلمة اما مطلقا
كحيث واين وهولاء واما في حالة من احواله مطلقا نحو من قبل ولا ظلم
لم يكن الذين كفروا والله اعلم **وفي هاء تانيث وميم الجمع قل**
وعارض شكل لم يكونا ليدخلا شرع يبين ما يمتنع فيه الروم والاشمام
على راي القراء فلا لف في يكونا ليدخلا ترجع الى الروم والاشمام اي لم يقعا
في هذه المواضع الثلثة حيث كانت الموضع الاول هاء التانيث وهي التي تكون

تاء

تاء في الوصل ويوقف عليها بالهاء نحو رحمه ونعمه فلا يدخلان فيها
لان الحركة انما كانت للتاء والهاء بدل عنها في الحالة التي تعدم الحركات
فيها وهي الوقف فلا حركة للهاء فترام وتشم فاما ما وقف عليه بالتاء من
هذا الباب لاجل رسمه فيدخله الروم والاشمام لان الحركات داخلة
في التاء نص عليه مكي وقال لم يختلف القراء في هاء التانيث ان الوقف عليها
بالاسكان ولا يجوز الروم ولا الاشمام فيها لان الوقف على حرف لم يكن عليه اعراب
انما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الاعراب الا ان تقف على شيء منه بالتاء اتباعا
لخط المصحف فانك تروم وتشم اذا شئت لانك تقف على الحرف الذي كانت الحركة
لازمة له فيحسن فيه الروم والاشمام الموضع الثاني ميم الجمع اي الدالة على جماعة
نحو عليهم واليهم ومنهم وعنهم في المواضع التي توصل بواو على ما تقدم بيانه لم يدخلا
فيها لانها ساكنة وتحريكها في حال صلتها على مذهب من وصلها انما كان لاجل
الصلة ولهذا اذا وقف عليها ترك الصلة فيسكن الميم واجاز مكي رومها واشمامها
على ما ياتي ورد عليه الداني وقال خالفت في ذلك الاجماع واتى بخطاء من القول قال
مكي ميم الجمع اغفل القراء الكلام عليها والذي يجب فيها على قياس شرطهم ان يجوز
فيها الروم والاشمام لانهم يقولون لا فرق بين حركة الاعراب وحركة البناء
في جواز الروم والاشمام فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له
والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية اللهم الا ان يوجد
الاستثناء فيها منصوصا فيجب الرجوع اليه اذا صح قال وليس ذلك بموجود
ومما يقوي جواز ذلك فيها نصهم على هاء الكناية بالروم والاشمام فهي مثل الهاء
لانها توصل بحرف بعد حركتها كما توصل الهاء ويحذف ذلك الحرف
في الوقف كما يحذف مع الهاء فهي مثلها في هذا غير ان الهاء اخفى منها
فلذلك امتنعت الها عند القراء من الروم والاشمام اذا كانت حركتها
مثل حركة ما قبلها او كان قبلها ساكن من جنس حركتها وهذا لا يكون في
الميم لانها ليست بالخفية ولو كانت في هذا مثل الها لم يجز الاشمام في بعض
ويحكم وليس في جواز ذلك في القران اختلاف وليس قول من يمنع ذلك
لاجل ان الميم من الشفتين بشيء لاجماع الجميع على الروم والاشمام في الميم التي
في اواخر الافعال والاسماء التي ليست للجمع ولو تم له منع الاشمام فيها لم يتم
له منع الروم فقياس ميم الجمع لمن ضمها وهو يريد بالضم اصلها ان يقف عليها
كغيرها من المتحركات والاسكان حسن فيها فاما من حركها لالتقاء الساكنين

كهاء الضمير

للاجماع

Copyright © King Saud University